

- رسالة في تركيب لا إله إلا الله: باللغة العربية موضوع البحث .
- جام جهان نمائي عباس: في مضرات الخمر ألفه بأمر شاه عباس الصفوي الأول بالفارسية .
- حاشية على أصول الكافي: باللغة العربية .
- حاشية على الإشارات: ينقل عنها في كشف الحقائق .
- حاشية على إلهيات الشفاء: ينقل عنها في كشف الحقائق .
- حاشية على تجريد الاعتقاد: ينقل عنها في كتاب التحفة الرضوية .
- حاشية على شرح مختصر العضدي .
- حاشية على طبيعيات الشفاء .
- حاشية على القانون للشيخ الرئيس .
- حاشية على قاعدة من قواعد .
- حاشية على المحاكمات .
- الدروس الفلكية .
- وغيرها من المؤلفات .
- وفاته^(٣):

توفي الميرزا قاضي بن كاشف الدين سنة (١٠٧٥هـ) إذ سجلها بعض مفهرسي المخطوطات، ويذكر السيد أحمد الحسيني صاحب كتاب (تراجم الرجال) بأنه وجد رباعيات تؤرخ وفاته بتاريخ (١٠٨٩هـ)^(٤)، والشيخ آقا برزك الطهراني في كتابه (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) يقول: (أقول أن شاه قاضي هذا غير ميرزا قاضي بن كاشف الدين الأركاني اليزدي صاحب (التحفة المحمدية))^(٥)، وقال خاتون آبادي توفي (١٠٧٤هـ)^(٦)، والذي يبدو أن وفاته ما ذكره اصحاب فهارس المخطوطات .

نسبة المخطوط:

ذكرت كتب التراجم التي ترجمت للمؤلف نسبة المخطوط له، وكذلك فهارس المخطوطات نسبت المخطوط للمؤلف^(٧) .
منهج التحقيق:

بعد أن تم لي اختيار النسخة، وهي منقولة عن نسخة المؤلف الأصلية وبخطه، شرعت بالنسخ، وهي نسخة شيراز - ملي فارس - إيران ، رقم النسخة ف ٢٩٤/٣، واتبعت في النسخ قواعد الرسم الإملائي الحديث، تمت الإشارة إلى السقط في الهامش بعد الرجوع إلى المصادر الأصلية التي كان يعتمد عليها المؤلف .

ثبت المتن كما هو على نسخة المخطوط وفي حالة الخطأ يتم الإشارة إلى الكلمات في الهامش معتمداً على المصادر .

- ١- خرجت الآيات القرآنية جميعها وحصرتها بين اقواس مزهرة ❖ بخط المصحف .
- ٢- ضبطت الآيات القرآنية، والأشعار، والأساليب النحوية، وما يحتمل اللبس .
- ٣- أشرت إلى مواضع الأقوال النحوية واللغوية في كتب أصحابها، أو الكتب التي نقلت عنهم وفي حال تعذر الحصول على المصدر المذكور فيه القول، أشرت إلى مالم أعتد عليه من المصادر .
- ٤- استعمال علامات الترقيم المتعارف عليها .
- ٥- أثبت أرقام صفحات المخطوط في نهاية كل ورق بدلا من نظام التعقيب الذي اعتمده المؤلف، ووضعها بين خطين مائلين // ، ورمزت للوجه (و)، والظهر (ظ)، وللورقة (ق) .

وصف نسخ المخطوط:

نسخة وحيدة تامة بخط واضح قليلة السقط، تم العثور عليها في المكتبة الوطنية ملي فارس - شيراز - إيران، رقم النسخة ف ٢٩٤/٣، خطها نسخ، تأريخها القرن ١١هـ، أولها بالبسملة (له الحمد لا إله إلا هو له الاسماء الحسنی والصلاة والسلام على رسوله النبي المصطفى وآله ...)، وهي من ضمن مجموعة (ف ١-٢٧٦)، ٦ ورقات، ٢١ سطرًا لكل ورقة، الأولى ١٤ سطرًا، والأخيرة ١٣ سطرًا، لون الورق مائل الى الأصفر، يذكر التقسيم ويضع فوقه خط أحمر، قياس: ١٥×٩،٥سم، نهايتها (... هذا ما أردنا إيرادها في هذه الرسالة، والحمد لله مفيض الخيرات ومعطي البركات) .



الصفحة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

له الحمد لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى والصلاة والسلام على رسوله النبي المصطفى وآله و أولاده الكرام إلى قيام الساعة وساعة القيام، وبعده فهذه تعاليق متعلقة بكلمة التوحيد وشيء مما يتعلق به مرتبة على خمسة مباحث:

المبحث الأول: في تحقيق كلمة (لا): اعلم معناها لنفي الجنس لا بمعنى (ليس)، والفرق بينهما أن (لا) بمعنى (ليس) إذا دخلت على النكرة تفيد نفي واحد من أفراد الجنس لا على التعيين وذلك؛ لأنها تدخل النكرة المنونة الموضوعه للفرد المنتشرة ويلزمه نفي الجنس؛ لأن ذلك الواحد لما لم يكن معيناً لا يتحقق نفيه إلا في ضمن جميع أفراد الجنس إذ لو نفي فرد منه لتحقق ذلك الواحد في ضمنه، فعموم النفي لازم معناه لا معناه المطابقي، ولهذا نسمعهم يقولون صدق: لا رجل في الدار، بالتثوين لا ينافي حصول فردين أو أكثر فيها، وكلمة (لا) لنفي الجنس تفيد النفي عن الجنس في ضمن كل واحد واحد حتى تصدق: لا رجل في الدار، بالفتح إذا كان في الدار شيئاً واحد واحد أو رجلان أو أكثر^(٨) واختلفوا في أنها لنفي نفس الجنس حتى لا يحتاج إلى تقدير خبر أو لنفي صفة منه ويحتاج إلى تقديره، فذهب بعضهم إلى/و/ الأول وبعضهم إلى الثاني^(٩)، و الخلاف في هذا فرع الخلاف في أن نفي الماهية في نفسها معقول أم لا؟ فزعم قوم إلى أنه ليس بمعقول، واستدلوا عليه بوجهين:

الأول: أنه يستلزم يطلق الشيء عن نفسه، وهو محال؛ لأنه يقتضي التغاير وهو مفقود بين الشيء ونفسه، ورُدَّ بأن التغاير الاعتباري كافٍ وهو متحقق عنهما .

الثاني: أنه مستلزم لإجتماع النقيضين لا لماذا؟ قلنا: السواد ليس لسوادٍ كان حكمها على المتصف بالسواد بأنه لي متصفاً به، ورُدَّ بأنه إنما يلزم إجتماع النقيضين في الواقع لو كان الصدق السلب يقتضي وجود الموضوع واتصافه بالعنوان وإذ ليس فليس، قال الإمام معترضاً على هذا الدليل حذار وضد الكلام على أن نفي الماهية غير معقول، وهذا باطل؛ لأنك إذا قلت السواد ليس بموجود فقد نفيت الوجود عن السواد، والوجود من

حيث أنه وجود ماهية فإذا نفيته فقد نفيته الماهية المسماة بالوجود وإذ إن كان كذلك صار نفي الماهية أمراً معقولاً، وإذا عُقِل ذلك بطل أصل كلامكم، فإن قلت إذا قلنا: السواد ليس بوجوده فالمنفي منها ليس ماهية الوجود بل موصوفية ماهية السواد بماهية الوجود قلت: هذا باطل لوجهين: الأول: أن موصوفية الماهية بالوجود أما أن تكون مغايرة لهما أولاً، والأول محال وإلا لكان لذلك الغير ماهية وجود وكان اتصاف ماهية بوجوده زائداً عليه ويلزم التسلسل، والثاني يستلزم أن يكون السلب متوجهاً إلى الماهية أو إلى الموجود وعلى التقديرين يكون الماهية قابلة للسلب فحينئذ يبطل كلامكم .

الثاني: أن الموصوفية التي زعمتم أن السلب متوجه إليها إن لم يكن لها حقيقة معلومة مفهومة امتنع توجه السلب إليها، وإن كانت لها حقيقة وماهية وهي قابلة للسلب كانت الماهية قابلة للسلب وهو خلاف/ظ/ ما ذكرتموه انتهى وفي كلا الوجهين بحث أما الأول: فلأننا نختار أن الموصوفية مغايرة لهما قوله: هذا محال، وإلا لكان لذلك الغير ماهية وجود إلى قوله ويلزم التسلسل. قلنا: إذا أردت أن له ماهية وجوداً في الخارج ممنوع، والبند ظاهر وإن أردت أن له ماهية وجوداً بحسب ملاحظة العقل واعتبار فمُسَلَّم ولا محذور فيه

إذ لا يلزم منه التسلسل المحض، وأما في الثاني؛ فلأن المراد أن سلب الماهية في نفسها غير مفعول لا سلبها عمّا هو مغاير لها بالذات، والدليل لا يجري في هذا كما لا يخفى على المتقطن وزعم جماعة إلى أنه جائز فإن الماهية في حال العدم لا شيء محض يمكن سلب جميع الأشياء عنها من غير تفرقة بلن نفسها وغيرها وهذا مما يحكم به الفطرة السليمة، وما قيل أن مآله إلى سلب الوجود عن الماهية إن أراد الاستلزام غير مقيد، وإن أراد الاتحاد فممنوع .

المبحث الثاني: في تحقيق خبرها على مذهب القائلين به^(١٠): خبرها المحذوف أمّا أمر عام كالموجود والممكن وأمّا خاصّ كقولنا: لنا أو للخلق، وعلى التقديرين يلزم إشكال أمّا على الأول من الأول؛ فلأنه لا يلزم حينئذ نفي إمكان إله غير الله مع أنه المطلق. وأما على الثاني منه؛ فلأنه لا يدل على وجود الله تعالى فلا يفي بالتوحيد، وأما على الثاني فهو أنه حذف بلا قرينة مع أن المذكور المحذوف باقٍ، وأجبت عنه بجوه: أحدها أنه لا تقدير لها خير معين بل هو لحذف الخبر ليذهب ذهن السامع كل مذهب ممكن كما في ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْثُ﴾^(١١)، وحينئذ يلزم تعيين إمكان إله غيره مع إثبات وجوده، ورُدُّ بأنه على تقدير الحذف يذهب ذهن السامع إلى كُلي خير على سبيل البديل وعلى كُلي تقدير يلزم المحذوف، وثانيهما: أنا مختار/و/٢ أن الخبر المحذوف موجود يلزم منه نفي إمكان إله غيره تعالى؛ لأن الإله ما يكون واجب الوجود، فما لم يوجد لم يكن إلهاً، فلا يمكن إله لم يوجد وفيه أن هذا قاضي عن إفادة التوحيد، إذ لا يلزم أن يكون القائل متعدد الإله قائلاً بوجوده، وثالثها: أن الخبر المحذوف قولنا مستحق للعبادة، فتقدير الكلام أن لا معبود مستحق للعبادة إلا الله وذلك؛ لأن الإله معناه المعبود مطلقاً والظاهر أنه ليس المراد نفي المعبود مطلقاً بل المراد نفي من يستحق العبادة إلا الله، ورابعها: أن الله علمٌ للذات الواجب الوجود والعلم؛ لكونه معرفة قد يشار به الذات الموجودة المقدسة فعلى هذا نختار أن الخبر المحذوف ممكنٌ، والمعنى لا يمكن إله غير تلك الذات المقدسة فمن حيث الإشارة والتعيين علم وجود الله تعالى لا بمجرد الأشياء .

المبحث الثالث: في بيان أن كلمة (إلا) بمعنى الغير أو للإستثناء وفيه ثلاث مذاهب:

المذهب الأول: أننا للإستثناء والدليل عليه مني على ثلاث مقدمات: المقدمة الأولى: أن هذه الكلمة لا يجوز وقوعها بمعنى الغير إلا حيث يصح الاستثناء؛ ولهذا لا يجعل بمعنى الغير إلا إذا كانت تابعة لجمع منكور كما صرح به الرضي ولا يجوز أن يقال: مررتُ برجلٍ إلا زيد، بمعنى غير زيد، بالاتفاق وما قيل: أن الصورة الجزئية لا يصح القاعدة الكلية، فدفعه ظاهر على ما قررنا. المقدمة الثانية: أنه لا يجوز ايقاع الخبر بين الصفة والموصوف وذلك؛ لأن المبتدأ إذا كان موصوفاً يكون المخبر عنه الذات مع الصفة لا الذات فقط؛ لأن الموصوف والصفة لشيء واحد وحينئذ يجب خروج الخبر عنهما. المقدمة الثالثة: أن الاستثناء إنما يكون بعد تمام الكلام، قال الرضي^(١٢): حق الاستثناء أن يجيء بعد الحكم/ظ/٢ والمستثنى منه معاود لك؛ لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً؛ لأن الظاهر أنك أخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيدا، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه، ومرتبته المخرج أن يكون بعد المخرج منه إذا تمهدت هذه المقدمات، فنقول: كلمة (إلا) لو كانت بمعنى غير لكان معنى الاستثناء باقياً فيها، فإذا قدر خبر لا فيما أن يقدر بعد (إلا) أو قبلها لا سبيل إلى الأول؛ لأنه يلزم منه تقدم الاستثناء على عام الكلام، وقد مرَّ أنه غير مستحسن، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه يستلزم توسط الخبر بين الصفة وموصوفه، فإن قيل هذا وارد عليكم أيضاً؛ لأن الاستثناء في الحقيقة صفة؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم إلا زيدا، فالمعنى جاءني القوم الموصوف بأنه مستثنى عنهم زيد، وحينئذ يلزم ما ذكرتم من أحد الأمرين الممتنعين قلنا: لا يجوز توسط الخبر بين الموصوف وبين ما هو صفة له حقيقة، ويراد به معنى الوصفية ولا شك أن معنى الوصفية غير مقصود في الاستثناء .

المذهب الثاني: أنها بمعنى غير^(١٣) واستدل بوجهين:

الوجه الأول: وهو يقضي تمهيد مقدمة وهي أن تعقل التي فرع تعقل الاثبات، وذلك؛ لأن كل معلوم فهو متميز عن الغير والمتميز لكونه صفة وجودية يقضي ثبوت موصوفها حينئذ يكون المعلوم موجوداً في العقل فكل معلوم موجود في العقل، وكل ما ليس بموجود فيه فليس بمعلوم والنفي المحض لما لم يكن له تحقق وثبوت أصلاً فلا يتصف بالميز في نفسه، فلا يكون معلوماً بالذات بل إنما يعلم إذا أُضيفَ إلى شيء كالوجود، فهو معلوم وموجود بالعرض هذا ما ذكر في تقرير هذه المقدمة وأنت خبير بما فيه. ويمكن أن يقال في تقريرها النفي المحض لما لم يكن/و٣ له نحو من التحقق، فلا يحصل في الذهن، وما يحصل منه في الذهن لا يكون نفيًا محضاً، وإنما يكون كذلك لو كان مسمى لفظ النفي متناولاً له وتوضيحه: أن الأمور الحاصلة في الذهن قسماً أحدهما ما يكون مسمى اللفظ منه ولا لما يحصل منه في العقل كاللاشيء فإنَّ الحاصل منه في الذهن شيء فلا يكون مسماه متناولاً له، ولا يلزم من تعقله أن يكون له كون في العقل، والنفي المحض من قبيل الثاني فلا يلزم من حصول ما يحصل منه في العقل أن يكون له كون في الذهن فتأمل، فقد علم من هذا أن النفي المحض لا يحصل في الذهن بالذات، نعم يحصل فيه بالعرض وبواسطة ما هو مطلق إليه وقد قررها بعض الفضلاء بوجه آخر: وهو أن النفي المطلق من حيث أنه نفي مطلق يلزمه أن يكون معدوماً مطلقاً وإلا لجاز أن تصف المنفي المطلق الذي موصوفه من حيث أنه منفي محض لا تحقق له في الذهن ولا في الخارج بالوجود الخارجي والذهني فلا يكون منفيًا محضاً، أو بثبوت الصفة سواء كان ذهنياً أو خارجياً تستلزم ثبوت موصوفها وما ينافي اللارزم ينافي الملزوم والوجود الذهني ينافي المعدومية المطلقة بحسب نفس الأمر فيخرج النفي المحض بسبب الوجود الذهني عن كونه نفيًا محضاً فهو لا يحصل بذاته في الذهن، بل إنما يحصل فيه بواسطة ما هو نفيه. وما قيل أن ما ليس بموجد في الذهن هذا المنفي لا النفي؛ لأن نفي المنفيات متحقق وإلا لما كان المنفي منفيًا بل يكون ثابتاً، فضعفه ظاهر؛ لأنه لا معنى لتحقيق نفي (زيد) مثلاً إلا عدم تحقق وجوده وذلك كما يقال: زيدٌ معدوم في الدار، فإنه لا معنى له إلا عدم وجوده فيه لا أن عدمه متحقق في الدار، وإذا تمهدت هذه المقدمة، فقول كلمة (إلا) هنا /ظ٣/ إذا كان بمعنى الغير كُنَّا قد عقلنا إلا له أو لا ثم أضفنا إليه الغيرية التي هي النفي فقد جعلنا الاثبات أصلاً والنفي تبعاً كما هو الترتيب الحق، وأما إذا كان الاستثناء فقد جعلنا النفي سابقاً ثم أخرجنا منه الاثبات فقد صار النفي أصلاً والاثبات تبعاً وهذا خلاف الأصل وأورد عليه أنه أن أراد بقوله: تعقل النفي فرع تعقل الاثبات أنه فرع تعقل الاثبات الذي هو نقيضه فمسلّم لكن لا تتم أن الغيرية بالنسبة إلى إلا له كذلك وأن أراد أنه أعم من أن يكون نقيضه أو غير نقيضه فالغير عنه ممنوع والسند ظاهر .

الوجه الثاني: أن كلمة (إلا) لو كانت بمعنى الغير لكان مثبتاً للإله الواحد ونافياً للآلهة بخلاف ما إذا كان للاستثناء أما الأول؛ فلأنه حينئذ كان تقدير الكلام: لا إله غير الله، ونفي غير الله تصريح بإثبات الله؛ لأنه لو لم يكن موجوداً أصلاً لا يكون شيء مغايراً له؛ لأن نفي المحض والعدم الصرف لا مغايرة فيه، وأما إذا كان موجوداً صح أن يقال كل ما يغايره معدوم، وأما الثاني؛ فلأن الاستثناء من النفي ليس بإثبات وذلك؛ لأن الاستثناء مأخوذ من قولهم^(١٤): تثبت الشيء عن جهته إذا صرفه عنها، فإذا قلت: لا عالم إلا زيدا، فقد صرفت هذا الحكم عن زيد بمعنى أنه لا يحكم عليه بعدم العلم، ولا يلزم من هذا إثبات العلمية فإن قيل هذا إنما يلزم أن لو كان للاستثناء من الحكم، أما إذا كان من نفس عدم أو بقضاء ارتفاع عدم وهو مشتمل تحقق الثبوت ظاهر أنه لا واسطة بينهما قلنا الألفاظ إنما وضعت دالة على المعاني الذهنية لا على الموجودات الثابتة في نفسها فإنك إذا قلت: العالم قديم، فهذا لا يدل على كون العالم قديماً في نفسه وإلا يلزم من قولنا: العالم قديم، والعالم حادث، كون العالم قديماً وحادثاً معاً وذلك محال بل هذا الكلام إنما يدل على حكمك بقدم العالم، وإذا كان كذلك كان صرف الاستثناء إلى الحكم بالعدم صرفاً إلى ما هو مدلول اللفظ لا بواسطة وصرفه إلى نفس/و٤/ عدم صرف إلى غير المدلول، فكان الصرف إلى الحكم أولي هذا مراد المستدل لا ما فهم بعض الأفاضل أن مراده أن الحكم بثبوت شيء لا يوجب ثبوته في نفس الأمر فلا يلزم من اثبات العلمية لزيد في المثال المذكور ثبوته له في نفس الأمر، واعترض عليه بأن المدعي اثبات شيء للمستثنى لا ثبوته، فإن كان الكلام صدقاً يلزم الثبوت وإلا فلا .

المذهب الثالث: أن كلمة (إلا) جاز أن يكون ههنا بمعنى الغير لكن كونها للاستثناء أولى، أما الأول؛ فلأن النكرة في النفي يزداد نكراً للنفي وشدة فساسه التوضيح وحينئذ يصح إرادة الغيرية، وأما الثاني؛ فلأن كونها للاستثناء حقيقة وكونها بمعنى غير مجازاً، والأصل في الكلام الحقيقية هذا والحق أنها بمعنى الغير؛ لأنها لو كان للاستثناء كان معنى الكلام (لا إله) مستو عنهم الله وهذا لا يدل على نفي

التعدد وهو ظاهر بخلاف ما إذا كان بمعنى غير، فإنَّ الكلام يدل حينئذ على نفي كل ما يغاير الله ولا محال للتعدد ههنا فتأمل .

المبحث الرابع: في تحقيق كلمة (الله) اختلفوا فيها فذهب بعضهم إلى أنها^(١٥): اسم صفة مشتق من إله آلهة وألوهة وألوهية بمعنى عبداً، ومن وِلِه إذا تخير؛ لأن العقول تتخير في معرفته أو من ألَهْتُ إلى فلان أي سكنْتُ إليه؛ لأن القلوب تطمئن بذكره والأرواح تسكن إلى معرفته وتعضهم إلى

أنها اسم الذات .واستدل عليه بالنقل والعقل, أما النقل فلقوله ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(١٦), فإنه استفهام على سبيل الإنكار فعلم منه أن اسمه تعالى لا يطلق على الغير واسماء الصفات لا يمتنع إطلاقها على الغير بالاتفاق فيستدعي موصوفاً, فلو كان الله اتقن صنعه مع الصفات بلا موصوف وفيه ما فيه ثم هؤلاء اختلفوا فذهب بعضهم إلى أنه مفهوم كلي منحصر في فرد, واستدل عليه بأن المعنى يجب أن يكون حاصلًا في الذهن ليتصور الوضع له وذات الواجب لا يحصل في الذهن/ظء/ بخصوصه جيء بوضع اللفظ بأزائه بل يكفي حصوله مطلقاً سواء كان بذاته أو بوجه صادق عليه, والثاني متحقق ههنا وذهب بعضهم إلى أنه موضوع للذات المشخصة واستدل عليه بأنه لو لم يكن كذلك لم يكن هذه الكلمة مفيدة للتوحيد؛ لأن معناها حينئذٍ: لا إله إلا هذا المفهوم الكلي المشترك في العقل بين الكثيرين لذا يكن قد تقرر عند النحاة^(١٧) أن المستثنى منه إذا كان مذكوراً أو الكلام منفيًا يجوز النصب ما بعد (إلا) على الاستثناء ويختار البديل فمقتضى تلك القاعدة يجب أن يكون كذلك ههنا لكن القول ههنا على رفع ما بعد إلا على البدلية؛ لأن البدلية يقتضي الإعراض عن غير الله تعالى والتوجه إليه بالكلية بخلاف الاستثناء, فإنه يقضي الاشتغال بالنفي السابق وإثبات اللاحق .

المبحث الخامس: في نقل الدليل العقلي على توحيد واجب الوجود وبيانه يقتضي تمهيد مقدمة: وهي أن وجوب الوجود أي مفهوم الواجب بالذات ليس أمراً زائداً على ذات الواجب, فهو واجب بحت لا أنه شيء واجب كألف واجب أو باء واجب بخلاف الممكن فإنه شيء واجب بالغير وبالجملة الممكن قابل لأن يقسم بهذا النحو من القسمة والواجب بالذات ليس كذلك إذ لو كان كذلك يحكم العقل بأن مفهوم الواجب لما لم يكن عين الذات ولا جزئه لم يكن ذات الواجب في حد ذاته واجباً بل إنما تصير واجباً بسبب, فذلك السبب إن كان نفس ذاته لزم ايجاب الشيء نفسه وهو ممتنع وإن كان غير الذات لزم أن يكون بالواجب واجباً بالمغير وهو محال هذا ما قيل في تقرير وأورد عليه: أنه إذا لم يكن مفهوم الواجب زائداً عليه فأما أن يكون جزئه فيلزم ترك الواجب أو عينه فيكون له ماهية كلية وهو محال, وأجيب عنه بأننا/و٥/ نختار أنه عينه ولا يلزم منه أن يكون ماهيته, فإن كل واحد من المفهومين المحمولة على شيء بالمواطأة ذاتياً كان أو عرضياً عنه ومتحداً معه في نفس الأمر, وماهيته من تلك الجملة ما يصلح لأن يقع جواباً للسؤال عنه بما هو مثلاً كل واحد من مفهوم الحيوان والناطق وقابل المشي والكتابة عين الانسان ومتحد معه في نفس الأمر, وإذا قيل: ما الانسان؟ وأجيب عنه: بأنه حيوان ناطق يقبله الفطرة ولا يمجه, ولو أجيب بأنه ماشٍ قابل للكتابة لا يقبله ويمجه, فيكون الأول ماهيته دون الثاني, وإن كان كل منهما متحداً معه في نفس الأمر انتهى . وفيه بحث؛ لأن مفهوم واجب الوجود إذا لم يكن عين ذاته ولا جزئه فلا محالة تكون عارضاً له بحسب العقل, ويعود المحذور المذكور أولاً, والحاصل أن هذا المفهوم الكلي بالقياس إلى ذات الواجب أما أن يكون عينه, فيلزم أن يكون ذاته تعالى كلياً أو جزئياً فيلزم التركيب أو خارجاً عنه فيلزم تقدم الشيء على نفسه واحتياج الواجب إلى الغير والكل محال. والأولى أن يقال في تميم تلك المقدمة أن ما هو عين الواجب إنما يكون وجوب وجود خاص متعين بنفسه لا بتعين زائد عليه, وهذا الأمر الكلي المشترك في العقل بين كثيرين عرضي له, والفرق بين الواجب والممكنات, أن الواجب موجود بنفسه لا بعروض حصته من هذا المفهوم الكلي له والممكنات موجودة بعروض خصص من هذا الأمر الكلي لها فكما أن الآثار مرتبة على نوات الممكنات باعتبار اتحادها مع تلك الحصص لا باعتبارها في نفسها كذلك ترتب الآثار على ذاته باعتباره في نفسه لا باعتبار اتحاده مع أمر عرضي/ظ٥/ وتحقيق الكلام في هذا المقام يقضي إلى تطويل لا تحمله هذه الرسالة إذا تمهدت تلك المقدمة فيقول: واجب الوجود واحد ولو كان اثنين لكان وجوب الوجود تمام حقيقهما كما عرفت في المقدمة وامتنياز أحدهما عن الآخر يتعين خارج عن ذاتهما, فلا بُدَّ له من علّة, ولا يجب أن يكون علته أمراً خارجاً عن حقيقهما, فيلزم أن يكون شخص الواجب معلولاً لغيره؛ لأن وجود الشخص موقوف على علته بعينه, فلا يكون واجباً بالذات هذا خلاف, هذا ما أردنا إيراده في هذه الرسالة, والحمد لله مفيض الخيرات ومعطي البركات .

المصادر

القرآن الكريم .

- أسرار العربية, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري(ت٥٧٧هـ), دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين, ط١, دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان, ١٩٩٧م .
- أعيان الشيعة, السيد محسن الأمين(ت١٣٧١هـ), تحقيق وتخريج : حسن الأمين, دار التعارف - بيروت - لبنان, ١٩٨٣م .
- التبيان في قواعد النحو وتقويم اللسان, عبد الفتاح بن محمد مصيلحي, دار اللؤلؤة - المنصورة - مصر, ط١, ٢٠٢٣م .
- التحفة الرضوية للصحيفة السجادية, قاضي بن كاشف الدين محمد اليزدي (ت١٠٧٥هـ), تحقيق علي الفاضلي, سازمان تبليغ اسلامي - طهران, ط١, ٢٠٠٩م .

- تراجم الرجال، السيد أحمد الحسيني، مجمع الذخائر الإسلامية- قم- إيران، د.ط، ١٩٨٤ م .
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١ م .
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، دار الأضواء- بيروت- لبنان، ط٣، د.ت .
- رياض العلماء وحياض الفضلاء، الميرزا عبد الله افندي الأصبهاني، باهتمام السيد محمود المرعشي، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي- قم- إيران، ١٩٨٣ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨ م .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهرى، زين الدين المصري (ت ٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٠ م .
- شرح الرضي (ت ٦٨٦هـ) لكافية ابن الحاجب، القسم الأول: دراسة وتحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، القسم الثاني: دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بشير مصري، جامعة الامام محمد بن سعود- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٦ م .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م .
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠١ م .
- فهرس مخطوطات فنخا، مصطفى درايتي، منظمة الوثائق والمكتبة الوطنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية- طهران، ط١، ١٩٧١ م .
- قصص الخاقاني، ولي قلي بن داود قلي شامل، تصحيح السيد حسن سادات الناصري، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- طهران، ط١، ١٩٥٢ م
- معجم التراث الكلامي، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (ع)، إشراف العلامة المحقق جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق (ع)- قم- إيران، ط١، ٢٠٠٢ م .
- المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٩٩٤ م
- هداية النحو، قامت بإعداد جماعة من العلماء البارعين في علم النحو، مكتبة البشرى- كراتشي - باكستان، ط٢، ٢٠١١ م .

الرسائل والأطاريح

- آراء الإمام أبي المظفر السمعاني العقديّة، من خلال كتابه تفسير القرآن العزيز - جمعاً ودراسة، رسالة دكتوراه في العقيدة بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأمر درمان في السودان، إعداد: مازن بن محمد بن عيسى، إشراف الأستاذ الدكتور: صلاح إبراهيم عيسى، ٢٠١٦ م .

المجلات والدوريات

- إعراب لا إله إلا الله، حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، السنة الحادية والعشرون - العددان الواحد والثمانون والثاني والثمانون - المحرم - جمادى الآخرة، ١٩٨٩ م .

هوامش البحث

- ١- ينظر: أعيان الشيعة: ٤٤٨/٨، رياض العلماء: ٣٩٢/٤.
- ٢- ينظر: تراجم الرجال: ٢/٢٩٩- ٣٠٠، التحفة الرضوية للصحيفة السجادية: ١٧-٢٧.
- ٣- ينظر: التحفة الرضوية للصحيفة السجادية: ٣٨.
- ٤- ينظر: تراجم الرجال: ٢/٣٠٠.
- ٥- الذريعة: ١٣٤/٥.
- ٦- ينظر: وقائع السنين: ٥٢٣.
- ٧- ينظر: التحفة الرضوية للصحيفة السجادية: ١٧، فرس مخطوطات فنخا: ١٥٨/٨، معجم التراث الكلامي: ٢/٢٧٧.

- ٨- ينظر: المقتضب: ٤/٣٨٢, أسرار العربية: ١٣٦, شرح المفصل ابن يعيش: ١/٢٦٥, شرح الرضي على الكافية: ١/٣٤٠-٣٤١, شرح الأشموني: ١/٣٢٩-٣٣٠.
- ٩- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/١٣-١٤, شرح التصريح الأزهرى: ١/٣٣٦-٣٣٧
- ١٠- إعراب لا إله إلا الله: ٤٢.
- ١١- سورة الفاتحة: الآية: ٥.
- ١٢- شرح الرضي على الكافية: ١/٧١٦.
- ١٣- ينظر: هداية النحو: ٥٩.
- ١٤- ينظر: تهذيب اللغة: مادة: تى: ١٥/٩٧.
- ١٥- ينظر: آراء السمعاني العقدية: ١٤٤.
- ١٦- سورة مريم: الآية: ٦٥.
- ١٧- ينظر: التبيان في قواعد النحو: ١٧٧.